# الاثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد : الحالة الجزائرية

**د. بيبي يوسف**

**جامعة الجزائر 03**

**الملخص**:

في إقتصاديات الأقل نموا والتي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية في تمويل برامجها الإنمائية والإصلاحية، تتميز سياسات الإنفاق العام بالتراخي نظرا للوفرة المالية، وفي غياب قواعد الكفاءة الإقتصادية والحساب الإقتصادي والمساءلة، تتول د بذور الفساد الإقتصادي، معرقلة تحقيق معدلات التنمية المستهدفة، مضبطة لجهود سياسات الإصلاح، ومطيلة لفترة الإختلالات والتشوهات الإقتصادية.

هذه الورقة تتناول إشكالية الريع في علاقته بالفساد الإقتصادي وإنعكاس ذلك على فعالية الإصلاحات الإقتصادية، في ظل تنامي ا لدور العالمي لمؤسسات محاربة الفساد والحوكمة، في الحالة الجزائرية تؤكد دراسات على جمود الجهاز الإنتاجي وعدم تنوعه وبالتالي محدودية فعالية الإصلاحات، رغم الإعتمادات المالية الضخمة التي خصصت لبرامج الإصلاحات خلال 20 سنة الأخيرة، أمام هذا الواقع وفي ظل هذه البيئة ماهي أسباب إستشراء ظاهرة الفساد، وماهي الإمكانيات الحالية التي قد تحد من هذه الظاهرة.

إن إقتران الإصلاحات الإقتصادية بالريع النفطي، قد ولد بعض مؤشرات الفساد الإقتصادي إنعكست على تنامي ظاهرة عدم الشفافية في عقد صفقات مهمة أجنبية و محلية، أثرت سلبا على م ستوى الأداء الإقتصادي، "إن الإصلاحات تهدف إلى توظيف الريع في بناء إقتصاد الكفاءة لا إقتصاد تنخره منابع الفساد".

**المقدمة:**

تميز الإقتصاد الجزائري خلال المراحل المختلفة بالدور المحوري الذي لعبه قطاع المحروقات في تمويل التنمية، كما تميزت مرحلة التخطيط المركزي و مرحلة إقتصاد السوق بتبني سياسة توسعية للإنفاق العام، غذتها إيرادات المحروقات، وفي خاصية ثالثة تراجع فعالية الإصلاحات الإقتصادية رغم المخصصات المالية الضخمة التي إعتمدت لذلك.

إن الوفرة المالية التي يمر بها الإقتصاد الوطني كنتيجة للأوضاع المواتية لسوق النفط الدولي ة، سمحت بتبني مشاريع إصلاح ضخمة خلال الفترة 2001-2014 في إطار إنعاش وتوطيد ودعم النمو بلغت حسب بعض المصادر 500 مليار دولار، وهي مبالغ تعكس تراخي السياسة المالية، وفي ظل إستمرارية الإختلالات والتشوهات الإقتصادية ففي بيئة إقتصادية تعتمد على ريع المحروقات قد تتولد فرصة مواتية لإستشراء الفساد .

إن عدم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في ظل تنامي إيرادات المحروقات قد يولد بيئة مواتية لظهور مؤشرات الفساد مثل الصفقات التي تتم في ظل غياب المراقبة والشفافية والحوكمة، إن الآثار المترتبة على إستشراء الفساد قد تكون مثبطة لك ل الإنجازات والإصلاحات في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية وتحفز النشاطات الطفيلية وتغذي الإقتصاد الموازي والمضاربة المزعجرة، وتغذي إنتشار ثقافة الريع على حساب ثقافة العمل المنتج. لكل ما سبق هل هناك علاقة قوية بين ريع المحروقات وإستشراء ظاهرة الفساد في علاقتها بفعالية الإصلاحية الإقتصادية؟ وإذا كان الفساد يصعب قياسه بمؤشرات كمية، فإن إشكالية التصدي له من خلال بناء الهياكل القانونية والتشريعية في مجتمع "يعتمد على حوكمة الشركات والمؤسسات في عقد الصفقات سواء كانت عمومية أو خاصة".

قد يكون موضوع الفساد من الموضوعات التي تعاني من نقص البيانات والمؤشرات وعلى هذا الأساس قد تعتمد هذه الورقة في ربط العلاقة بين الريع والفساد على بعض المؤشرات مثل، الإقتصاد الموازي- الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي إستخدام الفئات النقدية الكبرى، الصفقات المشبوهة المعلنة و عدم الشفافية وغياب المساءلة.

وفي علاقة ذات صلة بفعالية الإصلاحات خلال التجارب الثلاث * والتي تميزت باليسر المالي وبإنفاق مخصوصات مالية ضخمة لم تسمح بتفسير الخصائص الهيكلية للإقتصاد الوطني، أمام هذا الواقع تثار إشكالية العلاقة بين سياسات الإنفاق (تسيير الريع) ونجاعة الإصلاحات في علاقتها بالفساد.

**أولا : مفهوم الفساد.**

إن الفساد ظاهرة مستمرة عاشتها وتعيشها جميع المجتمعات المتقدمة منها والأقل نموا، ولكن بدرجات متفاوتة فهي مقترنة بالممارسات غير الشرعية ذات أبعاد مرتبطة بأنواعه وأدواته التي تنعكس على الحياة بشكل عام والعملية الإقتصادية على وجه الخصوص وتؤثر بالتالي على مستوى الرفاهية للمواطن.[1]

وأمام المؤلفات العديدة التي تناولت مسألة الفساد الإقتصادي وإرتبطاتها بظروف إقتصادية وسياسية معينة ومختلفة على المستوى العالمي جعل من الصعب تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة ولعل صعوبة تح ديد مفهوم موحد للفساد تجد أسبابه في عدم الإتفاق أي أن من السلوك الذي ينبغي إدراجه أو إبعاده من مفهوم الفساد، بالإضافة إلى إختلاف الثقافات والأعراف والديانات والتي قد تجيز تصرفات قد تكون فاسدة في نظر مجتمعات أخرى.

إن كلمة الفساد تشير إلى التلف وعدم الصلاحية ، وهي كذلك إنتقال من الصالح إلى السيئ، وهي ضد النزاهة والإلتزام بالتصرف السوي، لقد أشاد القرآن الكريم بالنزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين.[2]

أما على مستوى الإصطلاح فهو سوء إستغلال السلطة والنفوذ من وراء من صب قد لا يقف على مبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات والذي يؤكد على أن العلاقات الشخصية والذاتية والقبلية والعشائرية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الإقتصادية سواء كان ذلك في القطاع الخاص والعام.

وهو كذلك سوء إستخدام القوة العمومية أو السلطة العامة للمنفعة الخاصة عن طريق الرشوة وإستغلال النفوذ والمحسوبية أو الغش، ورغم أن التهم غالبا ما توجه للقطاع العام بكونه يتورط في قضايا الفساد إلا أن القطاع الخاص غالبا ما يستثمر حالة التسيب وإنخفاض درجة الإلتزام في القطاع العام ليتورط في معظم حالات الفساد التي تترجم بإساءة إستغلال السلطة الرسمية مقابل المال وإخلال بالمصلحة العامة لإكتساب إمتيازات شخصية.[3]

**خصائص الفساد** :فالفساد سلوك متعدد الأطراف وليس ممارسة فردية، وأن الآلية التي يعمل من خلالها سرية ومعقدة تولد علاقة تبادل المصلحة والإلتزام، وقد يلتجئ ممارسو الفساد إلى إغتنام ثغرات وتبريرات قانونية، فقد يلعب ممارسو الفساد على تغيير القرارات إلا أنهم غالبا ما يحرصون على إستمرارية البيئة التي تضمن لهم ممارسة إنتاج الفساد.[4]

---

* مرحلة التخطيط المركزي،مرحلة التعديل الهيكلي،مرحلة انعاش ودعم النمو .

[1]– هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإ قتصادية والإجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2011،ص:17.

[2]– محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2013،ص:4.

[3]– جيمس غوستاف سهث، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 1998، ص: 9.

[4]– محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص: 300.

فالفساد ينطوي على المراوغة والتحايل لجهة عمومية على حساب المجتمع، فهو إنتهاكا للواجب والمسؤولية، فعلى المستوى الإقتصادي يترتب عن الفساد نتائج سلبية على فعالية الأداء الإقتصادي وسياسات الإصلاح، وقد يكون أصعب وأخطر أنواع الفساد هو ذاك الذي يتخذ من الحلقات الإقتصادية والمالية بيئة مواتية لإعادة تفريخه وإستغواله خاصة في ظل إستمرار الأزمات، والإختلالات الإ قتصادية ففي البعد العالمي قد تساعد العولمة على إنتشاره وخاصة في الدول التي تمر بمرحلة الإنتقال وإعادة الهيكلة، وفي غياب مؤسسات المراقبة والحوكمة، ففي بعض الدول المتقدمة قد تمارس الفعالية في المراقبة من خلال الحوكمة والشفافية، وقد تضغط على بعض الدول الأقل نموا لمعالجة الفساد عندما يتعلق الأمر بمصالحها.[1]

**أسباب ظهور الفساد** :نظرا لتعقد ظاهرة الفساد وتشابكها بين السياسي والإقتصادي، نظرا لجدلية السلطة والمال، فإن هناك نظريتان تفسران أسباب إنتشار الفساد، فالنظرية السياسية ترى أن الفساد نتيجة لنقص أو غياب مؤسسات سيا سية دائمة منضبطة، بالإضافة إلى ضعف وتخلف المجتمع المدني بإعتباره المراقب لسياسة العامة للدولة من خلال المؤسسات، بينما يرى فريقا أخر في إطار نفس النظرية أن الفساد وسيلة للمحافظة على المصالح والظروف القائمة لهذا يشك أصحاب المصالح دائما في فعالية الإصلاحات.[2]

أما النظرية الإقتصادية، فترجع سبب الفساد إلى البحث عن وإستغلال مصادر التمويل (الريع) دون حق، ودون بذل الجهد اللازم، وقد تتحدد العلاقة الفاعلة بالقطاع العام والقطاع الخاص وداخل كل منهما، دون تحديد قطاع أو شخص أو مؤسسة بحد ذاتها، فمجموعات الضغط وعلاقتها بالمو ارد المالية والإمتيازات الممنوحة من طرف الدول لكل مجموعة تعقد أشكال الفساد، وقد تلعب الفترات الزمنية الطويلة والتجربة التاريخية والوقائع السياسية أهمية قصوى في فهم الفساد والتصدي له.

تركز أطروحات محاربة الفساد على الإصلاحات الإقتصادية ودور الدولة في ذلك و تتساءل عن القوة الفاعلة الدولية في تشكيل ودعم مظاهر الفساد محليا فالرأسمالية في الدول الأقل نموا ضعيفة مرتبطة بالشركات الأجنبية مستهلكة ومبددة للموارد، ساعية للربح من أقصر الطرق من خلال الأنشطة الطفيلية وغير الشرعية[3]. فالوسط الخارجي قد يغذي الفساد من خلال المساعدات الأجنبية مما يجعل معه تصدير الفساد من دولة إلى دولة أخرى، بالإضافة لما سبق يرى آخرون أن هذه الظاهرة مرتبطة بسيطرة الدولة على الشؤون الإقتصادية وتعاظم دورها وسيطرتها على جل دقائق الأمور الإقتصادية خاصة في ظل تبني العديد من الدول منهج التخطيط المركزي، وحتى بعد تبني إصلاحات في ظل آلية السوق، لم تتخلص هذه المجتمعات من التداعيات السلبية للبيروقراطية التي تجذرت في أجهزة الدولة محفزة إنتشار ثقافة الريع، بالإضافة إلى عدم الإهتمام ببناء المؤسسات المدنية لمراقبة تصرفات رجال السياسة والمال النافذون.

---

[1]– عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق، وتفشي الفساد، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد46 ،2009 ، ص:94.

[2]– حازم الببلاوي، التغيير من أجل الإستقرار، دار الشروق، القاهرة، 1992، ص.ص:31–22.

[3]– حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص: 121.

مما سبق وتركيزا على الأسباب الإقتصادية للفساد نوجزها فيما يلي:[1]

- إستمرارية التشوهات الإقتصادية وفشل سياسات الإصلاح.
- تنامي الدور الإقتصادي للدولة (بالأوامر لا بالقواعد ) من خلال سياسات لا تعكس التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج (الدعم، الحماية، القيود).
- تنامي الفقر والبطالة، وإنخفاض القدرة الشرائية للدخول.
- إنتشار الصفقات المشبوهة بسبب تسارع التحولات الإقتصادية، وتنامي الدور الإنمائي للدولة من خلال الإنفاق العام.

**مفهوم الفساد المالي** :يقصد بالفساد المالي مجموعة التشوهات المالية والإبتعاد غن وعدم إحترام قواعد وأحكام المراقبة المالية، والمرتبطة بصفقات السلاح، والجريمة المنظمة، والتهرب الضريبي والجمركي، تجارة المخدرات، وتجارة البشر، بالإضافة إلى هدر وتسيب المال العام.

فالعديد من الدراسات إتفقت على أن الفساد المالي هو عبارة عن تصرفات مالية غير شرعية تتداخل فيها المتغيرات المالية والإدارية والتنظيمية من أجل تحقيق منافع شخصية وفي هذه الجدلية يصعب الفصل بين المتغيرات السابقة المفسرة للإستشراء الفساد المالي، والذي يفسر بمجموعتين:[2]

1**– مجموعة الإنحرافات المالية** :وتتمحور حول مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية في سبيل الحصول على منافع ذاتية، وقد يترجم الفساد المالي، بالإسراف في المال العام مثل منح تراخيص وإعفاءات بشكل غير سوى. لإرضاء المسؤولين. كما قد يأخذ شكل إنفاق عسكري غير مبرر وتضخيم المصروفات في إعداد دراسات الجدوى لمشاريع و مشتريات الدولة بالإضافة إلى تبرير النفقات العمومية بالتهادي في تمويل المؤسسات و الهيئات والجمعيات غير المؤثرة في المسار التنموي.

إن أحد الأمثلة البارزة على الفساد المالي هو فشل البرامج التنموية التي تتبناها وتمولها الهيئات الدولية في مختلف الدول النامية بحيث تسيء هذه الأخيرة استخدام هذه الأموال. فالشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية لحصول هذه الدول على التمويل الدولي مؤشر على تواجد البيئة المالية غير السوية.

بالإضافة لما سبق قد تضم مجموعة الانحرافات المالية اختلاس المال العام أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير حق بإستخدام الصلاحيات الممنوحة لأشخاص تسمح لهم الدولة بالتصرف في المال العام بشكل سري. مما يؤدي إلى شيوع ثقافة الريع.[3]

---

[1]– هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سابق، ص :42.

[2]– أحمد مصطفى، الآثار الإقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص:48.

[3]– بشير مصيطفى، الفساد الإقتصادي، مدخل في المفهوم والتجليات، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، عدد 36، 2006، ص: 80.

إن مؤسسات التنقيط الدولي في مجال الفساد تعتبر الاقتصاد الموازي مؤشرا قويا على استشراء الفساد ففي ظل هذا النمط من المعاملات الاقتصادية تتسع دائرة التهرب الضريبي والجمركي. بحيث يتعذر على الدولة إدراج نشاطات خفية في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ويندرج تحت الاقتصاد الموازي جميع الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية التي تحقق دخلا حقيقيا نتيجة المبادلات بعيدا عن رقابة السلطات المالية . مثل التهرب الضريبي والجمركي. وقد تكون المعاملة غير شرعية مثل تجارة المخدرات، الدعارة، القمار، الرشوة، والاتجار بالبشر.

2- **مجموعة الانحرافات التنظيمية والسلوكية**:وهي ممارسات التي يقوم بها الوسيط أو الموظف العمومي. والذي تدور تصرفاته حول الابتزاز لتحصيل عوائد إضافية وزيادة دخله بطرق وسلوكات مشبوهة غير أخلاقية في عمق المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية.[2] ويمكن إجمال هذه التصرفات في عدم تحمل المسؤولية والتراخي والامتناع عن تأدية العمل المطلوب، سوء استخدام السلطة، المحاباة والمحسوبية، الوساطة، الابتزاز و التزوير.

**الآثار الاقتصادية للفساد**:يفترض إن الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات التنمية لتناقضه مع مبدأ تخصص الأمثال للموارد الإقتصادية ودعم الميزة النسبية. وبالتالي غياب كفاءة الأداء الإقتصادي في المشاريع المحلية و الدولية فمؤسسة يورو موني ترى في تفشي الفساد مؤشر على تراجع البيئة الإقتصادية الجاذبة للإستثمار الأجنبي وبالتالي إرتفاع درجة مخاطر الإستثمار.[3]

أما فيما يخص الأثر على الإستثمار الأجنبي، فقد أكدت دراسات أجريت على 14 مشروعا أجنبيا في 41 دولة هذه العلاقة، ففي الهند أجريت دراسة أوضحت أن تخفيض مستوى الفساد بدرجة واحدة كان له أثر يماثل الأثر التح فيزي لتخفيض الضرائب بمعدل 22% فالبيئة الإستثمارية التي تتميز بإرتفاع مستويات الفساد لا تجتذب الشركات الأجنبية.[4]

فالإستثمار المحلي قد يجد بيئة تتصدى للفساد فتزداد أثاره المضاعفة (أثر المضاعف في النظرية الكنزية )، فمواجهة أو تخفيض درجة الفساد بدرجتين قد يؤدي إلى زيادة معدلات النمو السنوية لدخل الفرد بين 4% و 5% .[5]

وعلى هذا الأساس تعتبر العلاقة بين الفساد والنمو مؤكدة لكنها غير شاملة، فبعض الدول حققت معدلات نمو مرتفعة لكن الفاسد قائم فيها بدرجات متفاوتة، مثل بعض دول جنوب شرق أسيا.

---

[1]- عبد الحليم مصطفى، التهرب الضريبي والإقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص: 18.

[2]- زياد حافظ وآخرون، البنية الإقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص:153.

[3]- ماهر شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:57.

[4]- هاشم الشمري،مرجع سابق، ص:87.

[5]- ماهر شكري، مروان عوض، مرجع سابق، ص:58.

الدراسات لم تؤكد وجود علاقة تر ابطية بين الإنفاق العمومي والفساد فيصعب تقصي الأثر، لكن تبني سياسة مالية توسعية في ظل الوفرة المالية يؤدي إلى مزاحمة الإستثمار العام للإستثمار الخاص، إجمالا يمكن التأكيد على أن المشاريع الإستثمارية في ظل القطاع العام تهيئ الفرصة للمسئول الحكومي للحصول على الرشوة.

يلعب التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية غير المستحقة، دورا سلبيا على عجز الموازنة، مما يؤدي إلى إضعاف فعالية الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى التأثير السلبي على المنافسة بين الشركات التي تمارس التهرب وتلك التي لا تمارسه، وهو ما يؤدي إلى إنتشار المعاملات في الأسواق الموازية.

**سبل مواجهة ظاهرة الفساد** :الإصلاح في جوهره القضاء على السلوكيات والسياسات الفاسدة سواء كانت بقصد أو بدون قصد وقد يجد الإصلاح المعنى الحقيقي بالآثار الإيجابية التي يفرزها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، وبالتالي يقترن الإصلاح بالقضايا التالية:

**1- الشفافية:** تضم كل الوسائل لكشفه أو التضييق على الفساد، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المعلومة خاصة بهيكلة القطاع العام، وتوجهات السياسة المالية، وهو ما يضفي الانضباط على العمليات الحكومية، من اجل دعم الثقة بين المواطن والحكومة ، هي فرص لتضييق ممارسات الفساد.

**2- المساءلة:** وهي المحاسبة على أداء المسؤوليات في سبيل كشف التصرفات غير السليمة وتقليل فرص الاتفاقيات غير المشروعة، وكشف التلاعب بأدنى جهد، مما يؤدي إلى توخي المسؤولين الحذر والحيطة في أعمالهم.

**3- الحكم الراشد:** يركز على الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، تنمية المجتمع المدني، والتسيير الفعال والرشيد للشؤون العامة . وهنا تثار مسألة علاقة المواطن بصنع السياسات اليومية للحكومة، وما مدى كفاءات إدارة الموارد والخدمات العامة، وكيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة إستخدام سلطتها.[1]

**4- الحوكمة:** مرتبطة بالإدارة الحكيمة والإجراءات بين مجلس الإدارة والمساهمين ومراجعي الحسابات ووكلات التصنيف، وحوكمة الشركات هي نظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة، وتحكيم المراجعين من أجل ضمان السير الأمثل للمؤسسة، فسلامة البيئة الإستثمارية ونجاعتها تعتمد على درجات الحوكمة المنتشرة بما لها من قدره على محاربة الفساد المالي وضمان النزاهة والحيادية لكافة العمال في الشركة وتحقيق اكبر قدر من الشفافية في الحسابات وضمان حق المساءلة.[2]

تتجلى أهمية الحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري وضمان ا لنزاهة والحيادية لكافة العمال في الشركة وتحقيق أكبر قدر من الشفافية في الحسابات وضمان حق المساءلة.

[1]- إمنصوران سهيلة: الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص:105.

[2]- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد، مجلة بحوث إقتصادية عربية، عدد:46،2009، ص:102.

**إمكانية مواجهة وضبط الفساد** :حسب منظمة الشفافية الدولية تبنى مكونات الفساد على العلاقة التالية:

**الفساد= (الإحتكار+ حرية التصرف) – ( المساءلة+ النزاهة+ الشفافية).**

وإذا ما تم تحديد آلية القياس يمكن معرفة نوعية وحجم وشدة ودرجة تغلغله في الوسط المالي والتجاري والإداري، وتسمح مؤشرات القياس كذلك بالمقارنة داخليا وخارجيا، إن أهم مؤشر القياس هو مؤشر الفساد الإنطباعي، الذي يعتمد على إنطباع آراء الناس ورجال الإدارة والأعم ال والمستثمرين، فجل المؤسسات الدولية والإقليمية تعتمد في دراستها للفساد على إستقصاء آراء الخبراء في دراساتهم.

**مؤشرات قياس الفساد:**

**1– مؤشر مجموعة خدمات المخاطر القطرية** : قيمة المؤشر التجميعي يعتمد على 22 متغير موزعة على ثلاث مجموعات، مخاطر سياسية، إقتصادية و مالية، المؤشر يجمع 6 نقاط مخاطر وتتراوح قيمته من صفر ليعكس درجة كبيرة من المخاطر (فساد كبير) إلى 6 نقاط في حالة إنعدام الفساد والمخاطر.

2– **مؤشرات مدركات الفساد** : تعتمده منظمة الشفافية الدولية، يركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام وهو سلم من 10 نقاط تعبر عن عدم الفساد وصفر درجة تعبر عن الفساد المتناهي.

3– **مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي** : يضم هذا المؤشر 212 دولة ويعتمد على قياس المساءلة العامة، ومدى المشاركة السياسية التنافسية، وحرية الصحافة، تتراوح درجة قياس هذا المؤشر بين – 2.5 ويعكس هشاشة الحكم وبين +2.5 ويعكس رشادة الحكم في الدولة.

لكل ما جاء في هذا المحور، ظهر أن الفساد عامل معرقل ومكلف للنشاط الاقتصادي ينتشر أكثر في الإدارات والصفقات العمومية، ويتجلى في السعي للمصلحة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

**المحور الثاني : مفهوم الريع وعلاقته بالكفاءة الإقتصادية:**

في الثقافة الاقتصادية لطلبة الجامعة يمثل الريع عائدا ملاك الأراضي أو العقارات[1]،[2] وقد ساهمت المدرسة الكلاسيكية بإسهاب في شرح هذا المفهوم وبمجيء "ألفرد مارشال" أعطى لمفهوم الريع معنى أكثر شمولا في عائد الأراضي ليصبح الريع الاقتصادي بدل الريع، بمعنى أن الريع قد يكون جزء يدخل في كل عوائد عناصر الإنتاج، وفي كل القطاعات طالما أنه يمثل فرق غير مبرر بين التكلفة والسعر.

إن المتفقه في الفكر الاقتصادي يدرك أن الريع يتضمن اللاجهد، فقد يقترن عائد عناصر الإنتاج باللاجهد، إن الممارسات السعرية قد تتضمن جوهر الريع، فالفروقات الكبيرة بين الأسعار والتكاليف الحدية في الاحتكار وإحتكار القلة قد يؤكد مضمون الريع.

[1] **محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ش،و،ن،ت، الجزائر، 1981، ص: 163**

[2] **M. Blaug, la pensée économique, Economica, PARIS, 1984, p : 117.**

لقد تطور مفهوم الريع عند التجاريين والطبيعيين حيث رأوا أن الطبيعة والزراعة هما في جوهر عنصر الريع، ولم تكن لهم تحليلات مقنعة معمقة في هذا المجال.[1] أما عند الكلاسيك فقد لخص "آدم سميت" مصادر الريع في عناصر ثلاث:

- الريع جزء من عائد العمل.
- الريع عطاء الأرض لمالكها.
- الريع هو ثمن الذي يدفعه المزارع لمحتكر الأرض.

فمالك الأرض لا يقوم بالاستثمار وإنما يقوم باستغلال الخصائص الفيزيائية والطبيعية للأرض، فالأرض ليست متجانسة من حيث درجة الخصوبة، كما يؤكد دافيد ريكاردو، فالأراضي ذات الخصوبة الجيدة يحصل مالكها على مقابل دون بذل عناء يذكر أن تفاوت درجة خصوبة الأراضي والخصائص المميزة لها (الموقع) يولد ما يعرف بالريع.

إن إسهامات "دافيد ديكاردو" في إعطاء مفهوم أكثر شمولا عن الريع إقتصرت فقط على الريع الزراعي العقاري وهذه إحدى نقاط القصور في تحليله، لقد تمكن فقهاء علم الاقتصاد بعده في توسيع هذا المفهوم ليشمل الريع العقاري بصورة عامة [2]، سواء كان مصدره الأراضي الزراعية أو الأراضي المتضمنة الموارد الطبيعية فعند "كارل ماركس" لا يعدو أن يكون الريع جزء من فائض القيمة، مرتبط بالملكية العقارية، كما إتفق مع النيوكلاسيك، في أن الريع التفاضلي هو نتاج الممارسات السعرية للمحتكر، وانه كلما إرتفعت مستويات الأسعار، وإنخفضت التكاليف زاد الريع التفاضلي.

لكل ما سبق نستنتج أن هناك إتفاقا على أن الريع دخل لا يقابله جهد، وإن كان أغلب المفكرين رأوا فيه عائد محتكر الأراضي.

**مصادر الريع**: كما سبق الإشارة إليه يجد الريع أصوله في الممارسات الاحتكارية لإدارة عناصر الإنتاج، فقد يكون مصدره إحتكار الملكية، أو إحتكار المعرفة * أو إحتكار الموقع وينتج عن هذا ريع الندرة، وريع رأس المال البشري، وريع تحويلات العمال المغتربين (التفاوت بين الأجر المحلي والأجر في الخارج )[3] وريع السياحة، وريع الوساطات المالية.

**خصائص الاقتصاد الريعي**: يمكن تقسيم خصائص الريع إلى إقتصادية وإجتماعية:

---

[1] مصطفى حسني مصطفى، تطور نظرية الريع، جامعة المنوفية، المنوفية، **1995**، ص: **71**.

[2] حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي ، ندوة الأمة والإدماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، **1979**، ص: **379**.

* هذا الجانب مرتبط في الاقتصاد المعاصر بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بإحتكارها للمعرفة والتكنولوجيا والابتكار، مما يسمح لها با لحصول على ريع تفاضلي بسبب ممارستها الاحتكارية.

[3] محمود عبد الفضيل، النفط و الوحدة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، **1982**، ص ص: **55–60**.

– **من الناحية الاقتصادية** : إذ تم الاتفاق على أن الريع هو الف ارق الكبير غير المبرر بين التكلفة والسعر، أو بين الجهد والفوائد، فإنه يترتب على هذه الحقيقة أن المجتمعات التي تعتمد على الريع تتميز بإختلالات في توزيع الثروة على مختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى إرتفاع درجة إنكشاف إقتصاديات هذه البلاد على الاقتصاد العالمي وهو ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على نمط تجارتها خاصة تلك الدول التي تعتمد على ريع تصدير الموارد الطبيعية.

– **من الناحية الاجتماعية**: تنامي ظاهرة اللاجهد والتي لا تقدس العمل والجهد وهو ما ينعكس سلبيا على رسم السياسات الاقتصادية مستقبلا، إذ يتولد مع الوقت ظاهرة ا لفساد واستغلال المصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة.

- ✓ إنتقال الفكر الريعي من الدولة (الطبقة الحاكمة، أو العائلة الحاكمة) إلى أفراد المجتمع البسطاء.
- ✓ تناقض الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعرفي، وهو ما يضعف آلية السوق
- ✓ تراكم الريع يؤثر سلبا على معالجة المشاكل الاق تصادية والاجتماعية والسياسية ويولد التراخي وعدم الانضباط في السياسة المالية، مما ينتج عنه التبذير والفساد والرشوة[1].[2]

شيوع النظرة غير المقدسة للعلم والبحث العلمي والعلماء، وتقدير أكثر لفئات التجار والمضاربين.

**مفهوم الريع بين الدولة و الاقتصاد:**

تؤكد الدراسات الحديثة في علم الاقتصاد السياسي أن العلاقة بين الدولة والاقتصاد تتجلى في الترابط بين البنية الفوقية والبنية التحتية للمجتمع.

إن الدور الأساسي للدولة في هذا الإطار يجب أن ينحصر في توفير البيئة الاقتصادية والفنية والتشريعية والقانونية الملائمة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية.

وقد نتساءل عن حجم ودور الدولة كسلطة منظمة للاقتصاد [3] فتكون الإجابة، أنهما مرتبطتان بحجم وفعالية الإنفاق العام الذي ينعكس مباشرة على السياسة الاقتصادية.

**مفهوم الدولة الريعية** :إن تلازم دولة نفطية* –دولة ريعية قد يكون في حالات عديدة مظللا فليس ك ل دولة منتجة للموارد الطبيعية بصورة أساسية تكون دولة ريعية ولكي تكون كذلك يجب أن تشكل مداخيلها من صادرات المواد الخام نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الأجنبية، وأن تكون نسبة كبيرة من مكونات ناتجها المحلي الإجمالي مصدره صادرات المواد الخام (النفط) في حالتنا الدراسية.

---

[1] آدم مهدي احمد، تبييض الأموال وجهود المكافحة العالمية، العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2007، ص ص : 22–28.

[2] R. Krugman, Economie Internationale. D E boeck, Bruxelles, 2004, pp : 753-754.

[3] – محمد ديودار، مرجع سابق، ص: 148.

* يصدق هذا على كل الموارد الطبيعية التي تمثل نسبة كبيرة من صادرات الدولة.

على ما تقدم لا تنتمي الدولة في هذه الحالة إلى دولة ريعية إذا كانت الإيرادات الأجنبية لمواردها الطبيعية لا تشكل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي.

إن ترسيخ مفهوم الدولة الريعية يعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية السائدة في أية دولة ** فقد تكشف إحتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية، وقد تنخفض وتستنفد، دون أن يكون لها أثرا بالغا على جوهر العملية الانتاجية، نظرا للمرونة التي يتمتع بها الجهاز الإنتاجي لمثل هذه البلاد، وفي مثل هذه الحالة لن نكون أمام دولة ريعية نظرا لتنوع وتعدد مصادر الإيرادات الأجنبية ومساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية فيها بنسب مختلفة.

إن هناك إتفاقا بين المتخصصين في هذه الدراسات على أن العناصر الخارجية للريع هي المحدد الأساسي في كون الدولة الريعية أم لا [1]، ويتعمق هذا المفهوم أكثر عندما تثار مسألة الطرف الذي يتحصل على هذه الموارد و ينفقها (الطبقة الحاكمة، العائلة الحاكمة).

فعندما تتحكم الطبقة الحاكمة في الريع وتعيد توزيعه على المكونات الأساسية للمجتمع يتعمق مفهوم الدولة الريعية، وليس الاقتصاد الريعي [2]، وفي المقابل لا تعتبر الدولة دولة ريعية التي تكون مصادر الريع فيها متنوعة تشارك فيها عدة قطاعات، فقد تكون مصادر الريع من الصناعة أو الزراعة أو السياحة، [3] إذا كان إقتصاد الدولة تتميز بدرجة عالية من المرونة، حيث تستغل ظروف الأسواق الدولية عندما تتجه أسعار صادراتها نحو الارتفاع بحيث تبتعد كثيرا من تكاليف الحدية.

ففي النموذج الذي نهتم به في هذه الدراسة، وهو نموذج الريع النفطي، حيث مصدره قطاع المحروقات نجد أن الدولة هي التي تحتكر تحصيله وتقوم بدور حلقة الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات من خلال الإنفاق الحكومي كأداة لإعادة توزيعه على أفراد المجتمع، وبالتالي تحدد أثر طبيعة النظام السياسي السائد،[4] وعلى هذا الأساس تتميز إقتصاديات الدولة الريعية بغياب الحلقات الأساسية التي تربط العائدات الريعية بالجهد الإنتاجي، وإرتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإرتفاع مساهمة الإيرادات الريعية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى سيطرة أنظمة سياسية (حالة الدول العربية) قد تكون فئوية، أو قبلية، أو طائفية أو عشائرية هي التي تتحكم وتوجه الريع، [5] وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تؤدي إلى غياب المساءلة والمحاسبة في مثل هذه المجتمعات.

---

** دولة النرويج تعتبر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط لكنها ليست دولة ريعية.

1– حازم الببلاوي، مرجع سابق ، ص: 167.

[2] – حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص: 168.

[3] – زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 ص ص : 53–59.

[4] – عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 227، بيروت، 2003، ص: 54.

[5] – محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة الريعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 341.

**المحور الثالث: علاقة الريع بالفساد الحالة الجزائرية.**

إن فلسفة الإصلاحات في الجزائر قد تتمحور حول سؤال قد تصعب الإجابة عليه، وهو كيف يمكن الحصول على إقتصاد مبنى على الكفاءة الاقتصادية فالنظريات الاقتصادية رغم إختلافاتها المنهجية والفكرية تتفق على أن الدخل والعائد مرتبطان بالكفاءة الإنتاجية، هذا الارتباط يمثل قاعدة أساسية تحكم النشاط الاقتصادي، وقد نجد لهذه القاعدة استثناء يتمثل في مفهوم الريع الذي تم تناوله في المحور ال ثاني من هذه الورقة.

فإذا تتبعنا مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نجد أنها لم تتمكن من تغيير الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والمتمثلة في إعتماد الشبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات وعلى الواردات من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج من جهة أخرى، فإصلاح الإختلالات والتشوهات التي أصابت نموذج الصناعات المصنعة من خلال إصلاحات ذاتية لم تكن ذات أثر [1].

إن الإصلاحات الاقتصا دية في إطارها الداخلي قبل 1986 لم تكن لتسمح للاقتصاد الوطني أن يخرج من تناقضات إيديولوجية التخطيط المركزي فتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصادي، وغلبة الاعتبارات السياسة على إعتبارات الكفاءة الاقتصادية ولد تشوهات وتناقضات ، أجبرت الجزائر تحت ضغط صندوق النقد الدولي بالدخول في مجموعة من برامج تصحيحية إنطلاقا من برنامج التثبيت 1994، ولقد مست الإصلاحات كل المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على الأداء الاقتصادي سعر الصرف – هيكلة القطاع العام – دعم القطاع الخاص، وإصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية.

إن الذي يهمنا في هذا الصدد ويجب أن نركز عليه هو أن الإصلاحات التي نتجت عن مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي رغم المؤشرات الكمية التي كانت إيجابية لم تتمكن من إحداث تغييرات في الجانب النوعي على الجهاز الإنتاجي أو على القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، فإذا تمعن المحلل والباحث في خصوصيات الاقتصاد الوطني وخصائصه الهيكلية يلاحظ أنه لم يحدث تغيير يذكر.

فمؤشر إنكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج بقيت مرتفعة خلال فترة تطبيق البرنامج، بحيث شكلت صادرات المحروقات 98 % من إجمالي الصادرات ولم يحدث أن ساهمت القطاعات الأخرى في تخفيض هذ ه النسبة، ولربما يدل هذا المؤشر على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، خاصة إذا كانت آثار البرنامج على درجة تنافسية الاقتصاد محدودة ودرجة تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات ضعيفة نسبيا.

تبقى نقطة ضعف الإصلاحات خلال الفترة (86-98) ذاتية كانت أم موجهة من طرف المؤسسا ت المالية الدولية رهن الموارد المالية الأجنبية سواء كان مصدرها النفط أو الأسواق المالية الدولية من خلال الاقتراض الأجنبي.

[1] - « LA restructuration des entreprises » dossier- revue du centre nationale des études et analyse pour la planification (CENEAP) N°=1, MARS ,1985, P :90.

**تقييم الأداء الإقتصادي للبرامج الإنمائية خلال (2001–2014)**: رغم المبالغ الضخمة التي خصصت للقطاعات ورغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من ا لناحية الكمية، نمو الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، وقطاع البناء، إلا أن خصوصيات الأساسية للاقتصاد الوطني لم يحدث عليه تغيير يذكر خلال فترة البرامج، فهو لازال حبيس الإيرادات النفطية وأن مبالغ الإنفاق العام تعتمد على هذه الإيرادات،وأن قطاع التجارة الخارجية كمؤشر أساسي في هذه الدراسة لا زال يعاني من تشوهات لم يتخلص منها خلال فترة البرامج (2001–2014).

إن استشراء ظاهرة الريع وعدوى انتقاله من مؤسسات الدولة إلى القطاعات الإنتاجية (العام والخاص) من شانه أن يؤثر سلبيا على مفهوم الاستثمار الإنتاجي ويدعم أكثر الاستثمار التجاري، وهو ما يسيء مستقبلا لمفهوم التنمية المستدامة، والنظرة الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، وفي سبيل تخفيف التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لريع المحروقات، نظرا لكونه يثبط التخصيص الأمثل للموارد، ويضعف الميل لقبول التقشف وزيادة الاعتماد على تدخل الدولة في معالجة التشوهات التي تصيب القطاعات بما فيها القطاع الخاص.

**المحور الثالث: العلاقة التشابكية بين الريع والفساد الحالة الجزائرية**

**1– خصائص الإقتصاد الجزائري** :يتميز الإقتصاد الجزائري بإعتماده شبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات كم صدر أساسي للدخل وهو مؤشر نعت الجزائر بدولة ريعية، فالسياسة المالية والبيانات الأساسية للإقتصاد لا تعتمد على تفعيل آلية الضرائب في تحصيل الإيرادات العامة، وإنما على الإيرادات من الريع الخارجي، فإرادات صادرات المحروقات تشكل 98% (2012) من إجمالي الإيرادات الأجنبية، كما وتشكل 53% من الناتج المحلي الإجمالي (2012) كما أن نسبة كل من القطاع الصناعي والزراعي بقيت متدنية وفي حدود 5% – 8% على التوالي تتوسط سنوي خلال الفترة 2004–2013وهو ما يؤكد أن الإقتصاد يتميز بعدم التنوع وإرتفاع درجة إنكشافه على العالم الخارجي.

فالدولة في الجزائر هي المالك للمحروقات وهي المحتكر لتسيير الر يع الخارجي من خلال الإنفاق العام، الذي يتميز بالتراخي نظرا للوفرة المالية التي يمر بها الإقتصاد الوطني خلال الفترة (1998–2013) نظرا لإرتفاع الأسعار الدولية للنفط.

لقد كانت أول إشارة إلى سوء إستخدام الموارد المالية خلال 1986 وإعلان الجزائر عن صعوبات في تسديد ديونها وهو ما أدى إلى إرتفاع درجة مخاطر الإئتمان الدولي، تلك التي لمح إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى كون الأزمة مست أكثر الطبقات الفقيرة والوسطى في حين سعى كبار المسؤولين النافذين وممن معهم إلى الحفاظ على مكاسبهم في الوقت الذي تقلصت فيه عوائد ريع المحروقات [1]، فالمتتبعين للآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي 1994 يؤكدون على التحايل بين كبار الصناعيين والفاعلين في الحكومة،

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الراشد، ورقة مناقشة رقم 3 نيويورك، 1993، ص ص : 43–44

بالإضافة إلى ضغط المؤسسات المالية الدولية، أسرع في عملية تحرير الإقتصاد على حساب فئات إجتماعية واسعة التي كانت تعيش في ظل قطاع عام واسع، وإستندت هذه المنهجية على وسائل الرشوة والفساد والتهديد زمن الصفقات في ظل غياب الشفافية والمسائلة في الثمانينات من القرن الماضي مما إنعكس في سوء الحياة المعيشية للطبقة الوسطى.[1]

وكما يكون الريع نقمة بين السلطة والمواطنين في حالة العسر المالي وإستفادة فئة قليلة منه، قد يكون الريع في حالة اليسر المالي من خلال تغطية النفقات العامة آلية لكسب الولاء للنخب الحاكمة، فسياسات الدعم غير المبررة، ومنع القروض دون دراسة الجدوى، وتوفير السكن المجاني، والت وسع الإداري على حساب الوظائف المنتجة كلها مؤشرات على كسب أو شراء رضا الجماهير [2] إن إستشراء ظاهرة الريع في الجزائر ولدت خصوصية إجتماعية تمثلت فيما يلي:

- تناقض ثقافة الريع وثقافة العمل المنتج.
- تشابك وعدم وضوح حدود المصلحة العامة والمصلحة الخاصة إذ يحاول دائما إستغلال الأولى لصالح الثانية.
- ثقافة الريع تدعم العمل غير المنتج وعدم المعالجة والدراسة الجادة للمشكلات الإقتصادية فالوفرة المالية بسبب إرتفاع أسعار النفط تغذي الإنفاق العام المهدئ للتناقضات الإجتماعية وهذه السياسة غالبا ما تقترن بالتبذير والفساد.
- توليد دخ ول ريعية مشتقة من خلال إعادة التدوير الداخلي للريع من خلال الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والبناء التي تولد عمولات ومضاربات.[3]

فالنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 إستمرت في الإرتفاع مشكلة تزايد ماعدا سنة (2009) مشكلة نسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة، وقد يكون أهم دليل على إرتباط برامج الإنفاق بحجم إيرادات الصادرات من المحروقات، المخصصات الإستثمارية الضخمة خلال 2001-2014 والتي قدرت بحوالي 500 مليار دولار حسب بعض المصادر وهو دليل على قوة تدخل الدولة في الإقتصاد م ن خلال الريع المر الامر الذي يشجع إبرام صفقات مشبوهة تولد تصرفات تغذي الفساد والرشوة، نظرا للعدد الضخم للمشاريع في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى غياب فعالية المراقبة في

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص: 44.

[2]– حامد عباس المرزوك، إتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية، السعودية نموذجا، أ طروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة،2008، ص: 76.

– مدشن وهيبة، أثر تغييرات أسعار النفط على الإقتصاد العربي (1973–2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:88.

* العديد من الإستطلاعات تفيد بأن العديد من الشباب المستفيدين من صيغ الإستثمار لا يتم محاسبتهم ويتحولون الى أنشطة لا تساهم أصلا في إمتصاص البطالة ،وزيادة القيمة الإضافية ،فالبعض حول نشاطه بعد أن حصل على القرض الى نشاط تأجير السيارات.

العديد من هذه الصفقات، فالمقاولون ورجال الأعمال الجزائريون– كما يعلم الجميع– يتنافسون بمختلف الطرق على المشاريع العمومية، حيث يعتبر المستفيدون بمجرد حصولهم على المشروع أنهم حققوا منافع بدون التركيز على كيفية الإنجاز وتحقيق الكفاءة بغض النظر عن الإمكانيات الفنية والزمنية والإقتصادية اللازمة للإنجاز، يؤكد جل الذين لهم علاقة بالمنظمين أنه لا يمك ن الحصول على المشاريع إلا بدفع مقابل في شكل رشوة وحتى الحصول على مبالغ الإنجاز تتم كذلك بنفس المنهج، منهج الرشوة، وفي نفس الإطار، هل يمكن إعتبار سياسة إمتصاص البطالة من خلال مختلف صيغ الإستثمار في إطار تشغيل الشباب والقروض المصغرة التي منحت في ظروف الوفرة المالية، تكريسا لآلية توزيع الريع، وهو ما يدعم إنتشار الفساد، خاصة وأن العديد من المستفيدين من هذه الصيغ يتحولون من الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة المضاربة غير المنتجة بطرق التحايل ودفع الرشا *. وهنا تتأكد مقولة أنه كلما غاب تفعيل القانون كلما تزايد الريع وإنتشرت ثقافته.

المستفيدين من هذه الصيغ يتحولون من الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة المضاربة غير المنتجة بطرق التحايل ودفع الرشا. وهنا تتأكد مقولة أنه كلما غاب تفعيل القانون كلما تزايد الريع وإنتشرت ثقافته.

**إمكانية محاربة الفساد في الجزائر**:إذا أردنا إقتصاد متنوعا يعتمد على الكفاءة الإقتصادية وقطاع خاص يغذي النمو، ولا يتغذى على الريع يجب وضع إستراتيجيات طويلة الجل ناجمة للحد من الفساد، فعملية الإنتقال نحو إقتصاد السوق تعتبر مناخا ملائما لتفريخ الفساد، [1] بالإضافة غلى إرتفاع درجة إنكشاف الإقتصاد الوطني على الخارج، إن محاربة الفساد مثل إصطياد سمك السردين بشباك سمك التونة، فالفساد مرتبط بالأخلاق، وغالبا ما لا نجد هذا العمال كمفسر للعلاقات التشابكية للمتغيرات الإقتصادية، فالنظرية الإقتصادية غالبا ما لا تولي الأهمية للأخلاق، ومن هذا المنطلق تتعرى مسألة معالجة أو حتى تشخيص هذه الظاهرة، جملة من الصعوبات، خاصة في الدول الريعية حيث تحتكر الدولة تحصيله وإنفاقه، رغم ذلك هناك مؤشرات، وهيئات دولية، ودراسات متخصصة قد توفر المعلومات والسبل لتخفيف حدة الظاهرة.

في الدول العربية كما في الجزائر لا زالت الدراسات الخاصة بتقديم مؤشرات الفساد نادرة، فالدراسات المنهجية العلمية لتقديم مؤشرات عن الفساد في الدول العربية النفطية تعتبر نادرة، وإذا ما أراد الباحث الخوض في مسألة الفساد والرشوة ودرجة الإنتشار فإنه سيعتمد على الجهود الدولية في القياس والتقييم.

**1– الإقتصاد الجزائري ومؤشرات الفساد الدولية**:سنعتمد على المؤشرات التي تتبناها الهيئات الدولية في تصنيفها للدول حسب درجات إنتشار الفساد فيها.

**أ– الفساد في الجزائر من خلال المؤشر المركب للحاكمية**: يتخذ البنك العالمي ويستند على متغيرات أو محددات الحوكمة في بناء هذا المؤشر وتتمثل هذه المحددا ت في التعبير والمساءلة، والإستقرار السياسي،

[1]– عبد القادر خليل، إنعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحا ت الإقتصادية في الجزائر (1990–2005) مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 16 السنة 2007ن ص:35.

وكفاءة الحكم ونوعية التدخل الحكومي، وحكم القانون والتحكم في الفساد، وتتراوح درجة هذا المؤشر بين 2.5- و2.5+ والذي من خلاله يمكن تصنيف الدول من حيث درجة الحاكمية والتي تتناسب عكسيا مع درجة الفساد [1] فمن خلال المعلوما ت التي يوفرها البنك العالمي من خلال منشوراته تحتل أو إحتلت الجزائر مرتبة الثامنة من 20 رتبة وهي مجموع الدول العربية وكان قيمة المؤشر خلال الفترة التي قدمها البنك العالمي -0.69 سنة 2000، و 0.63- (2003)، و -043 (2005)، وإحتلت الجزائر مراتب بعد كل من دول الخليج وتونس والمغرب ولبنان ومصر، وإستنادا لهذا المؤشر رغم تراجعه (.069-) (2000) إلى (-0.43) (2005) إلا أنه يدل على أن الجزائر تعاني من مستوى الفساد أعلى من المتوسط العالمي، بمعنى أن الإقتصاد الوطني لازال حسب هذا المؤشر يعاني من الفساد ولم يصل حتى إلى منتصف الم ؤشر. فالدول الإسكندنافية وسنغافورة من بين الدول الأكثر تحكما في الفساد بتسجيلها معدلات تتراوح بين 2.2+ و 2.5- على التوالي كونها دولتان الأقل فسادا في العا لم.

**ب- الفساد في الجزائر من خلال مؤشر مدركات الفساد** : تعتمد منظمة الشفافية الدولية على مؤشر مدركات الفساد والذي تصدره منه 2003، وقد كان المؤشر الخاص بالجزائر في تلك السنة 20.6 نقطة من أصل 10، وهو ما يعني أن المنظمة صنفت الجزائر في المستويات المنخفضة للنزاهة، بحيث إحتلت الجزائر المرتبة 88 من بين 188 دولة، فمن خلال هذه المنظمة ومؤشرها يظهر أن الجزائر تدهورت من حيث درجة النزاهة والفساد بإنتقالها إلى الرتب 97 (2005) و 99 (2007)، 111 (2009) و 105 (2010). كما جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 11 عربيا و 17 إفريقيا، وهي مراتب تدل على إنخفاض درجة النزاهة في المعاملات الإقتصادية والمالية، وهو ما ينعكس سلبا على البيئة الإ ستثمارية وجعلها بيئة منفرة للإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تراجع تنافسية الجزائر دوليا حسب منتدى الإقتصادي العالمي حيث إحتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 بلد سنة2011 بعدما كانت تحتل المرتبة 81 سنة 2008.[2]

تشير إحصائيات منظمة الشفافية الدولية إلى أن المراتب الأولى للدول أكثر نزاهة تحتلها كل من فنلندا- سنغافورة وإيسلاندا والسويد ونيوزلندا و والدنمارك خلال الفترة 2002-2012، عربيا تحتل المراتب الأولى كل من قطر ، عمان، الأردن وفي الحالة الجزائرية يلاحظ من خلال المؤشرات الدولية على أن الفساد منتشر في خبايا الإقتصاد رغم تحسن في درجاته خلال 2003-2008 إلا أن السنوات الأخيرة 2009-2012 عرفت تراجعا مع ظهور وإنكشاف ملفات فساد ضخمة مثل قضية سونطراك، وفضيحة سوء إنجاز الطريق السيار شرق-غرب.

**جـ- الفساد في الجزائر من خلال الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء (RAEP)***

[1]- محمد العيد بوجمعة، مرجع سابق، ص: 189.

[2]- منظمة الشفافية الدولية تقارير سنوية 2003-2010.

تشير هذه الآلية إلى أن درجة الفساد منتشرة في الجزائر على المستوى الإقتصادي والإجتماعية، تميز هذه الآلية بين الفساد الذي يمارسه كبار المؤولين والفساد الذي يمارس يوميا من طرف المواطنين في الإدارات العامة وهو غالبا ما يطلق عليه الفساد الصغير والذي يؤرق السلط ات العامة التي إعترفت رسميا بإنتشاره، فالتقييم الذاتي أمام النظراء (RAEP) يشير بأن الفساد في الجزائر مس كل القطاعات بما فيه قطاع التعليم، فمن خلال الإستطلاعات التي قامت بها (RAEP) في 2007، تبين أن 20.7% من المشاركين يرون أن الفساد عالي جدا أو عالي على الأ قل، بينما يرى 41.1% أن الفساد موجود بصفة معتدلة، وان 38.2% يرون أن الفساد منتشر بشكل منخفض، إن إنتشار المخيف لحالات الفساد في الجزائر، قد يفسر بإنخفاض درجات الردع والعقاب والشعور لدى عامة المواطنين بإمكانية تجنب العقاب والإنفلات منه، ففي دراسة مقارنة قام بها هيئات (RAEP) بين فترة الحزب الواحد الذي كان فيه الفساد خفي، وبين فترة التعددية التي أصبح الفساد مرئي للجميع [1]، تبين حجم وخطورة هذه الآفة الإقتصادية التي تنخر إقتصاد المجتمع وتهدد أركانه، فمن ناحية التنافسية ترد على الرشوة إلى إرتفاع التكاليف، وإنخفاض الكفاءة، وتبديد إمكانية إحراز الميزات التنافسية محليا ودوليا، وبالتالي إرتفاع درجة مخاطر الإستثمار في الإقتصاد الوطني.

**4- الفساد في بعده الدولي في الجزائر** :نظرا لشح الإحصائيات في المعاملات الدولية الرسمية، فإنه يمكن القيام بتحليل إقتصادي خاص بأداة ميزان المدفـوعات والبنود السياسية التي يتضمنها، لكونه الآلية التي من خلالها يتسرب الفساد عبر القنوات الدولية. فقد يتجلى الفساد في هذه الحالة في الأخطاء التي يرتكبها كبار الموظفين في أجهزة تسوية المدفوعات الدولية سواء عن قصد أو دون قصد (ضعف آلية الرقابة والمتابعة)، وقد تتجلى ممارسات القطاع الخاص في ميزان المدفوعات من خلال التصرفات والممارسات غير السوية وغير الشرعية، مثل التلاعب بالحسابات والفواتير، و نوعية السلع المستوردة، وأسعارها، إن الممارسات الفاسدة للمستوردين مع المصدرين في دولهم، تكشف حجم الفساد إذا تناولنا موضوع السلع الفاسدة والجودة المتدنية لها، وغزو الأسواق الوطنية بكميات كبيرة منها، فإرتباط المستورد الوطني بشركات أجنبية وموردين فاسدين ساهم في تغذية الفساد من خلال تبديد الموارد بالعملة الصعبة،خلال فترة طويلة إقترنت بتحرير الإقتصاد جعلت الهيئات المختصة عاجزة عن معالجة هذه الظاهرة.

إن ما يؤثر على تنامي المعاملات الدولية الفاسدة هو درجة الفساد المنتشرة في الدول التي تتعامل مع الجزائر إذ لا تتعامل الجزائر تجاريا مع العشر بلدان الأقل فسادا في العا لم ، كهولندا وسويسرا وسنغافورا إلا بنسب تكاد لا تذكر، ومن جهة أخرى يحتل الزبائن الأساسيون للجزائر مراتب متواضعة 15 اليابان المرتبة 17 الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 22،فرنسا المرتبة 25، اسبانيا المرتبة 30، تركيا المرتبة 56

* الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، تم إنشاؤها في إطار الشراكة من أجل تنمية إفريقيا- نيباد 2002.

[1] – محمد العيد بوجمعة، مرجع سابق، ص:194.

أما عن المتعاملون الأساسيون، فالصين تحتل المرتبة 78، وايطاليا 67 أما روسيا فتحتل المرتبة 154،

ففي تقريرها لسنة 2011 تشير منظمة الشفافية الدولية عن مؤشر دافعي الرشوة أن الصين وروسيا وايطاليا وهم الممونون الأساسيون للجزائر، احتلوا مراتب متأخرة في الترتيب نظرا لتواجد شركات هذه البلدان في الجزائر، فمن المحتمل أن تكون الممارسات غير السوية مغذية للفساد، فال شركات التركية، والصينية ، والروسية متواجدة بالجزائر في قطاعات مختلفة خاصة في مجال البناء والتشييد ومجال التعدين . ولعل فضائح الشركات الإيطالية في مجال النفط مع الجزائر أكبر دليل على تفشي الرشوة في إيطاليا والجزائر.

وقبل إتمام الفساد في بعده الدولي يجب التنويه بان هذه الممارسات لم تكن لتولد آثار بالغة، وبصفقات ضخمة لولا وجد السخاء المالي واليسر المالي المترتب على تراكم مبالغ ضخمة من إيرادات النفط بسبب إرتفاع أسعاره خلال 15 سنة الأخيرة.

**5- مكافحة الفساد بين الواقع والإمكانات** :بذلت الجزائر الكثير من الجهود الإقتصادية من أجل دعم التنمية الإقتصادية ورفع مستوى الرفاهية للمواطن الذي لازال هدف تصبوا السياسات الإقتصادية لتحقيقه، من خلال الإصلاحات والتي لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا بالقضاء على الأسباب الأساسية للفساد المالي- الإقتصادي، ففي ظل ترابط وتشابك الدول إقتصاديا باتت قضايا الفساد دولية، وإزدادة أهمية المؤسسات المالية الدولية بموضوع الفساد وأصبحت التسهيلات المالية الممنوحة من الهيئات الدولية، وكذا تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى جدية الدول على محاربة الفساد في أجهزتها المالية والإدارية.

فلقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع إتفاقية لمحاربة الفساد في أكتوبر 2003 كآلية لتنسيق الجهود بين الأعضاء لمواجهة الفساد ، فالفساد لم يعد مسألة داخلية وإنما عالمية، يتطلب البحث عن كافة الوسائل والآليات الكفيلة بتخفيف حدته والقضاء عليه.[1]

إن إنتشار الفساد في الجزائر يتطلب محاربته من خلال إنشاء الهيئات المختصة وسن التشريعات والقوانين، فإعلان الجهات الرسمية بتجذر الفساد دليل على خطورته في نسف كل الجهود التي تبذل في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فالجهود المبذولة من أجل محاربة الفساد تعتبر متأخرة نظرا لدرجة إنتشاره في مكونات المجتمع، فأول قانون تم سنه في هذا المجال هو قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالرقابة من الفساد ومكافحته.

**6- الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**:يضم القانون الجزائري العديد من القوانين المتعلقة بالفساد وأشكاله من خلال قانون العقوبات المرتبطة بالأفعال غير المشروعة، كالرشوة والاختلاس وتبذير الأموال، وكذا المراسيم المتضمنة الصفقات العمومية وقانون تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى قانون الفساد المالي والإداري سنة 2006، فقانون الوقاية من الفساد ومكافحته يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص

[1]- خالد شعراوي، الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، مركز العقد الإجتماعي، القاهرة، 2011، ص:11.

بالإضافة إلى تسهيل التعاون الدولي في سبيل مواجهة الفساد.[1] يظهر من خلال هذا القانون أن السلطات الرسمية عازمة على محاربة الفساد خاصة في نقطة تلاقي المعاملات بين القطاع العام والقطاع الخاص وهي نقطة تمثل بؤرة ولادة الفساد، إن نية الجزائر في محاربة الفساد تتجلى من خلال سنها لمجموعة من التشريعات. بالإضافة إلى تعاونها مع المؤسسات الدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة إلى توقيعها على اتفاقيةٍ مع الأمم المتحدة في ذات المجال خاصة العمليات الفاسدة العابرة للحدود الدولة، وفي قراءة تفصيلية لنص القانون 06-01 يمكن إجمال مختلف التدابير فيما يلي:

– ضبط المهنة العامة ومعايير إختيار الموظفين على أساس إبعاد القضاء عن الفساد وتدعيم مبادئ الشفافية. وإعداد برامج تعليمية للموظفين العموميين لتمكينهم من الأداء الصحيح والنزيه لوظائفهم وإلزام الموظف بإبلاغ السلطة الخاضع لها إذا تعارضت مصالحه الخاصة مع المصلحة العامة.

– يؤكد القانون المذكور على ضرورة التصريح بالممتلكات للموظفين السامين. قصد ضمان الشفافية والمساءلة.

– كما يتضمن القانون بند خاص بإبرام الصفقات وتسيير الأموال العامة. حيث تراعي جوانب الشفافية والنزاهة في ذلك . ويتطلب الأمر علانية المعلومات والإعداد المسبق لشروط المشاركة بالإضافة إلى تخصيص المؤسسات المالية المسؤولة عن عمليات تحويل الأموال بنظام يمنع ويكشف أي تعاملات فاسدة أما عن تعامل القطاع الخاص، فيشير القانون إلى التدابير التي تحصنه من الممارسات الفاسدة وارتكاب المخالفات بالتعاون مع الأجهزة التي بإمكانها أن تكشف الفساد وبالتالي المحافظة القطاع الخاص من هذه الآفة.

**7–التعاملات المعتبرة فسادا في القانون06–01**:يعدد القانون أعلاه الممارسات التي يمكن اعتبارها فسادا فيما يلي:

– رشوة الموظفين العموميين والخواص والأجانب سواء الراشي أو المرتشي فكلاهما يساهم في إنتشار الفساد وقد يكون الحصول على الامتيازات غير مبرر للحصول على مصلحة من قبيل الرشوة، كما يعاقب القانون كل شخص يقوم بإبرام صفقة عمومية مستفيدا من إمتيازات خاصة كفيلة بالتأثير على الأعوان العموميين من أجل التلاعب بالأسعار المطبقة أو أجال التسليم أو نوعية السلع والتموين سواء كان الطرف المتلقي أو الطرف المانح للامتياز وطني أو أجنبي.

– الاختلاس والتبذير والغدر. ويتعلق الأمر بإختلاس الموظف العام لممتلكات الدولة أو استخدامها بغير وجه حق كما يعاقب كل موظف عمومي يبدد أو يتلف أو يحتجز عمدا أية ممتلكات لصالحه ولصالح الغير.

– بالإضافة إلى إستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع وتبييض الأموال[2]

[1]– الجريدة الرسمية رقم 14 المادة (1) من قانون رقم 06–01 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد.

[2]– أنظر لمزيد من التفصيل عن تبييض الأموال: أدم مهدي، مرجع سابق، 2007، ص ص: 13–17.

– الإثراء غير المشروع وتبييض الأموال

**8– مؤسسات مكافحة الفساد في الجزائر**:رغم الترسانة التشريعية المتكاملة لمواجهة الفساد. هل يمكن التأكد على أنها قادرة على استئصال جذور الفساد أن المتتبع لهذا الملف ينتابه شعور بعدم فعاليتها فكل المؤشرات المتضمنة الفساد تدل على استفحاله أمام هذا الواقع تثار مسألة فعالية المؤسسات المختصة لمحاربة الفساد ومواجهته وتتمثل مؤسسات مكافحة الفساد فيما يلي :[1]

– مجلس المحاسبة: مهامها التدقيق في شروط الهيئات والموارد والوسائل المادية والأموال العامة وتقييم تسييرها ومطابقة عمليات هذه الهيئات للمواصفات المالية والفنية والقانون المعمول بها.

– إنشاء وساطة الجمهورية: تهتم بشكاوى المواطنين والموظفين والتظلمات والتي تقدم في حالات تعسف السلطات أو إساءة استغلال المناصب العامة.*

– المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها يختص هذا المرصد بالمهام التالية:

– جمع البيانات لكشف وقائع الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والاستيلاء غير المشروع والتأثير على المترشحين للصفقات العمومية، ضمان شفافية الأنشطة الاقتصادية والمالية، تقديم الاقتراحات والتوصيات للسلطات بخصوص التدابير التي من شأنها مواجهة الفساد والحد منه ولم يعطي المرصد وهيئاته النتائج المرجوة ,أصيب بالشلل وعدم النجاعة.

– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

حدد القانون 06–01 مهام هذه الهيئة كالتالي[2] :

– إقتراح سياسة للوقاية من الفساد، تعكس النزاهة والشفافية في تسيير الأموال العامة.
– تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية.
– جمع البيانات والمعلومات التي تسمح وتساهم في كشف تصرفات الفساد.
– تلقي تصريحات بالممتلكات الخاص للموظفين العموميين.
– الإستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في التصرفات ذات العلاقة بالفساد.

وفي إطار نفس الهيئة وبمرسوم رئاسي رقم 11–426 مؤرخ في 2011/12/08 تم تشكيل خلية عملياتية للشرطة القضائية مكلفة بقمع الفساد بإشراف وزارة المالية، تتكون مهامها جمع كل المعلومات المتعلقة بأفعال الفساد ومكافحتها وإحالة أصحابها للجهات القضائية وتطوير التعاون مع هيئات مكافحة

[1]– عنتر مرزوق وعبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دراسة في الجذور والحلول والأسباب، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، برج بوعريريج ، 2009، ص:140.

* حلت سنة 1998 لعجزها عن تقديم النتائج الملموسة في مجال مكافحة الفساد.

[2]– الجريدة الرسمية، المادة 20 من القانون 06–01 المؤرخ في 2006/02/20.

الفساد وتبادل المعلومات الخاصة بالتحقيقات وكذلك إقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات[1].

من كل ما سبق فيما يخص إجراءات محاربة الفساد في الجزائر نستنتج إهتمام السلطات بمحاربة الفساد، هذا الإهتمام مؤشر على إستفحال ظاهرة الفساد كما يعزي هذا الإهتمام إلى المشروطية التي تضعها المؤسسات والهيئات الدولية في تعاملها الإقتصادي والمالي والسياسي للبلدان التي تعاني من إنتشار الفساد، كما يعزي هذا الإهتمام إلى محاولة الجزائر تحسين صورتها دوليا فيم يخص التصنيف الدولي لمختلف الهيئات الوطنية.

إن وجود نوايا لمواجهة الفساد من خلال التشريعات والمؤسسات قد لا تكون فعالة إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية وقناعات لدى القائمين على إدارة المؤسسات السياسية والإقتصادية، فإعتماد هذه الأخيرة على الريع وإستمرار تراكمه ولد ثقافة خلال 40 سنة الماضية قد يصعب إستبدالها بثقافة الإنتاج والإبداع، فقد لا يكون سهلا نقل الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يعتمد على ريع المحروقات إلى إقتصاد مبني على الكفاءة والإبداع والإنتاجية.

يتعذر في هذه الدراسة، إظهار علاقة قياسية بين تراكم الريع والفساد إلا أن التحليل المستند على دراسات إقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بخصوصية السياسة المالية والإنفاق العام في الدول النفطية حالة الجزائر، تشير إلى تراخي وعدم الإنضباط الإنفاق لكل المشاريع العامة خاصة الكبرى منها، والتي تكون مجالا خصبا لإستشراء الفساد،إن الفساد ينعكس إيجابا على فئات قد تكون مؤثرة في رسم السياسات ، وبالتالي قد تجح محاولات الإصلاح في خضم الريع وتنامي الفساد من يجهضها.

إن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر في ظل تنامي الريع لم تتمكن من القضاء على خصوصية الاقتصاد الوطني، فالإصلاح لا يكون فعالا إلا إذا إهتم القائمون على تحليل ودراسة العلاقة بين السلطة والاقتصاد الريعي،وهذه العلاقة قد تحدد طبيعة المؤسسات، فالفساد في الدول الريعية قد يعالج من خلال اقتصاد متنوع مبني على الكفاءة والتطور، ونظام إعلامي حر وواع، وقضاء مستقل ومجتمع مدني فعال.[2]

فإذا لم تكن علاقة الريع والفساد واضحة قابلة للقياس، فان المختصين في مثل هذه الدراسات ي ستندون إلى بعض المؤشرات، ففي الحالة الجزائرية قد تكون بعض مؤشرات الجهاز المصرفي دليل على ذلك، [3] فنسبة الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي مرتفعة وتعامل الجمهور بالفئات النقدية الكبرى، وقلة التعامل بوسائل الدفع الحديثة، وانتشار المناطق التجارية العشوائية، وقد رة كبار التجار فيها على التهرب من الممارسات التجارية والضرائبية السليمة كلها ظواهر تدعم انتشار رقعة السوق الموازية والمعاملات غير الرسمية وهو دليل على تنامي ظاهرة الفساد.

---

[1] – الجريدة الرسمية، المرجع السابق.

[2] زياد حافظ وآخرون، مرجع سابق، ص 104.

[3] حميد قرومي، تقييم الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة معارف، العدد 12، جوان 2012، ص 133.

**الخاتمة:**

انطلاقا من الوفرة المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وانعكاس ذلك في سياسة مالية توسعية، نتيجة لتراكم احتياطات ضخمة، جنبت الجزائر التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية 2008 فتراكم الريع وإعادة توزيعه من خلال الاقتصاد العام، وعدم انضباط الحسابات في ظل تضخم المشاريع الكبرى والبنى التحتية وبرامج الإسكان، ولد أجهزة غير قادرة على وأد الفساد في مضجعه، فلا يجب أن يستباح المال العام في ظل تراخي المؤسسات وفسادها، فعند تنامي الفساد يصبح المال العام غير مقدس وانتشار ثقافة الريع بالتوازي تبرر التعدي والتمادي في المعاملات المالية والتجارية غير السوية.

إن علاقة الريع بالفساد المالي قد لا تج د لها معالجة إلا بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، في ظل اقتصاد يبتعد أكثر عن الريع متجها إلى اقتصاد يعتمد الكفاءة والتطور، نؤكد على هذا الحل والوسيلة الإستراتيجية لمحاربة الفساد، فلا التشريعات ولا المؤسسات لوحدها كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة، فتواجد الريع في ظل قطاع عام وخاص يتغذى ويتقوى بالريع لا تنفع الإجراءات القانونية لوحدها في محاربة الفساد، فالحل يكمن في الكفاءة الاقتصادية وتنويع الاقتصاد، وعند هذا المستوى يمكن للقوانين والمؤسسات أن تتكامل وتساهم في التحقيق من حدة المشكلة، ففي الدول النفطية، حال الجزا ئر لعبت الوفرة المالية دورا في تكوين فئات نافذة قريبة من مصادر المال العام استفادت من غياب دور فاعل لأجهزة الرقابة والمحاسبة لتكون نواة لتفشي الفساد، إن تفشي ثقافة الريع في الجزائر وانتقالها من السلطة من خلال آلية الإنفاق العام إلى مستويات اقل من خلال رجال المقاولات والاستيراد وتبني سياسات غير فعالة من خلال برامج تشغيل الشباب، كلها عوامل ساهمت في تفشي ثقافة تشجع الكسب السريع غير المنتج على حساب أخلاقيات الكسب المبنية على الجهد وتحمل المخاطر، إن تنامي الريع في الاقتصاديات العاجزة عن تنويع اقتصادها من خلال سياسات العام في توجيهه، يصعب الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في مؤسسات الدول الاقتصادية، خاصة في ظل غياب الشفافية والمساءلة.

إن استمرارية الحكم الراشد والمساءلة تعتمد على تواجد هيئات وأجهزة رقابية وقضائية تعكس النزاهة والالتزام، عند هذا المستوى فقط يكون الريع عامل من العوامل التي ترسخ الكفاءة والمنافسة في اقتصاد مبني على المعرفة والتطور، "نريد ريعا في خدمة اقتصاد مبني على المعرفة".

***قائمة المراجع***

**1– حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي ، ندوة الأمة والإدماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1979.**

**2– – محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ش،و،ن،ت، الجزائر، 1981.**

**3– محمود عبد الفضيل، النفط و الوحدة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1982**

4- محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة الريعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

5- حازم الببلاوي، التغيير من أجل الإستقرار، دار الشروق، القاهرة، 1992.

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الراشد، ورقة مناقشة رقم 3 نيويورك، 1993

7- جيمس غوستاف سمث، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، برنام ج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 1998

8- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

9- عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 227، بيروت، 2003.

10- ماهر شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

11- مدشن وهيبة، أثر تغييرات أسعار النفط على الإقتصاد العربي (1973-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

12- إمنصوران سهيلة: الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

13- عبد الحليم مصطفى، التهرب الضريبي والإقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

14- بشير مصطفى، الفساد الإقتصادي، مدخل في المفهوم والتجليات، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، عدد 36، 2006.

15- عبد القادر خليل، إنعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (1990-2005) مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 16 السنة 2007.

16- آدم مهدي احمد، تبييض الأموال وجهود المكافحة العالمية، العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2007.

17- حامد عباس المرزوك، إتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية، السعودية نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة،2008.

18- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد، مجلة بحوث إقتصادية عربية، عدد:2009.

19- - زياد حافظ وآخرون، البنية الإقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009.

**20– محمد أشتيه، الإقتصاد لغير الإقتصاديين، الشروق، عمان، 2010.**

**21– منظمة الشفافية الدولية تقارير سنوية 2003–2010.**

**22– هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.**

**23– أحمد مصطفى، الآثار الإقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2012.**

**24– أحمد ضيف، دور الإستثمار العمومي في إستدامة النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة معارف، العدد12، جوان2012.**

**25– محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.**

**26- M .Blaug, la pensée écnomique, Economica, PARIS, 1984**

**27- R. Krugman, Economie Internationale. D E boeck, Bruxelles, 2004**

**28- « LA restructuration des entreprises » dossier- revue du centre nationale des études et analyse pour la planification (CENEAP) N° 1, MARS ,1985.**